

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠

بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلاً

وزير القوى العاملة والتدريب المهني

بعد الاطلاع على المادة ١٣١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ؛
وعلى قرار وزير العمل رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي
يجوز تشغيل النساء فيها ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً ؛
وعلى قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهني رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ في شأن تحديد
الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها ؛
وعلى قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهني رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٨ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

المادة الأولى : مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة ١٣٢ من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ والمتضمنة عدم جواز تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحياً أو أخلاقياً وكذلك
الأعمال الشاقة ومع مراعاة القرارات الوزارية المنفذة لها يجوز تشغيل النساء في الفترة
ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً في أي من الأحوال أو الأعمال أو المناسبات
الآتية :

١ - العمل في الفنادق والمطاعم والبنسيونات والكافيتريات والبوفيهات الخاضعة
لاشراف وزارة السياحة والمسارح ودور السينما وصلالات الموسيقى والغناء وكافة المحلات
المماثلة لها .

٢ - العمل في المحال التجارية التي تفتح ليلاً بمدينة بور سعيد والسويس بمناسبة وصول
البواخر أو في موسم الحج .

٣ - العمل في المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأخرى .

٤ - العمل في الصيدليات ووسائل وأجهزة الإعلام .

٥ - العمل في المشروعات المشتركة المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون استثمار المل العربي والأجنبي والمناطق الحرة والتي تقتضى ظروف العمل فيها ذلك .

٦ - العمل في المطارات ومكاتب السياحة والطيران وفي مشروعات ومنشآت نقل الأشخاص والبضائع بالطرق البرية أو الجوية أو المائية الداخلية .

٧ - العمل في عميات تقشير وفرز الخضروات والفواكه والزهور والورود المجهزة للتصدير .

٨ - العمل في جمع الدم بالمجازر .

٩ - العملات اللواتى يشغز وظائف رئيسية أو وظائف تتطلب درجة عالية من الثقة .

١٠ - العملات اللواتى يعمان كمندوبات بيع أو وكيلات المحال التجارية عند قيامهن بأعمال خارج المحال .

١١ - العمل فى الأعياد والمواسم والمناسبات الأخرى والأعمال الموسمية المشار إليها فى البند ٤ من المادة ١٢٠ من قانون العمل المشار إليه .

١٢ - إذا كان العمل لتلافى خسارة محققة لمواد قابلة للتلف بشرط ابلاغ مكتب التفتيش العمالى الواقع فى دائرة اختصاصه محل العمل فى ظرف ٢٤ ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لتمام العمل والحصول على موافقة كتابية منه ويجوز أن تكون هذه الموافقة لاحقة .

المادة الثانية : يجوز فى شركات ومصانع الغزل والنسيج ومكاتب المحامين والمحاسبين والمعارض والأسواق الدوائية تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة الثامنة والعاشره مساء

المادة الثالثة : يشترط لترخيص تشغيل النساء في أى من الأحوال أو المناسبات أو الأعمال المنصوص عليها في المادتين السابقتين أن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات الحماية والرعاية والانتقال والأمن للنساء العاملات ويصدر هذا الترخيص من مدير مديرية القوى العاملة والتدريب المهني المختصة بعد التحقق من توافر الضمانات والشروط سالفة الذكر .

المادة الرابعة : يلغى القراران الوزاريان رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما .

المادة الخامسة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما تحريفاً في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٠٠ (١١ مارس سنة ١٩٨٠)

سعد محمد أحمد

وزارة الري

قرار رقم ١٤٠٥٨ لسنة ١٩٧٩

في شأن تقرير المنفعة العامة للمشروع الخاص بتوسيع الطريق الزراعي على جسر ترعة الجبل الآخذة من ترعة الاسماعيلية كيلو ٤٣,١٠٠ برأسر في المسافة من الفم حتى كيلو ١,٦٠٠ بمحافظة الشرقية .

وزير الري ووزير الدولة لشئون السودان

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الري رقم ١٤٠١٦ الصادر بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ باعتبار مساقاة الجبل الخصوصية الآخذة من ترعة الاسماعيلية كيلو ٤٣,١٠٠ برأسر وفرعها ترعة عامة وتقوير المنفعة العامة للمشروع الخاص بنقل ملكية الأراضي اللازمة للترعة المذكورة بمحافظة الشرقية ؛

وبناء على ما لرتأه مجلس الدولة ؛